حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية

الدكتور: مرزوقي عمر
أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية
جامعة باتنة

الملخص :

لم تخرج المنطقة العربية من دائرة اهتمام القوى العالمية الفاعلة، وكان هذا الاهتمام يترجم في كل مرحلة في الشكل الذي يتناسب مع أهداف هذه القوى،ووفق ما تتيحه التوازنات والخصوصيات التاريخية،ومع بداية التسعينات من القرن الماضي اتخذت الإستراتيجيات الغربية تجاه المنطقة طابعا مميزا، حكمته جملة من الظروف الناتجة عن تحولات كبرى حصلت في العالم، والتي ألقت بظلالها على طبيعة التشكيلات السياسية والاجتماعية وطرحت مهمات وتحديات أمام المجتمعات العربية،في بنيتها وآفاق تطورها، ،مما فرض على العديد من النظم العربية انتهاج خيار الإصلاح السياسي،والأخذ بقدر معلوم من التعددية السياسية.

Abstract :

The Arab region did not come out of the attention of the international powers, this interest was each time translated to fit the objectives of these international actors and according to the balances and the historic privacy. with the beginning of the ninties,the Western strategies have taken a distinctive change which was linked to a major shifts in the world affairs. These changes were reflected in the political and the social life and posed number of challenges and commitments in front of the Arab societies, in their structure and the prospects of their developments. These challenges obliged many of the Arab regimes to select the choice of reformation and political pluralism to a reasonable degree.

مقدمة:

من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات السياسية العربية الحديثة موضوع التحول الديمقراطي وما يثيره من قضايا تتجاذبها رؤى واتجاهات متباينة،انطلاقا من تعدد الزوايا التي يعالج منها،لان الديمقراطية لم تعد نهجا اختياريا تنتقيه النخب السياسية الحاكمة طوعا من بين بدائل أخرى لمباشرة شؤون الحكم والإدارة،بل صارت حتما تاريخيا ، داهم مدها بنية المجتمع الدولي والنظم الشمولية،وغدا يهدد معاقل النظم السلطوية والديكتاتوريات العسكرية التي حكمت بلدانا كثيرة منذ أمد بعيد،مبشرة بانتصار نضال الشعوب من اجل انتزاع حقوقها المشروعة في الحرية والعدالة والمساواة،وسعيها المتواصل من اجل سيادة هذه القيم في ساحة العمل السياسي،الأمر الذي من شأنه الإسهام جديا في تطوير بنية العملية السياسية وتحديث آلياتها،وكفالة أسباب التطور السياسي المطرد وضمان استمراره.

لكن مناقشة عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي تطرح إشكالا عمليا في ما يخص التدرج في العملية، وإشكالا نظريا حول هوية النموذج الواجب تطبيقه في هذه الدول بالنظر إلى التعقيدات التي تحكم هذه العملية وانعكاسات المد والجزر التي ترافق محاولات تجاوزها، وخاصة بارتباطها- في جزء كبير منها - بمعطيات خارجية غربية -إقليمية ودولية.

وقبل الخوض في دراسة وتحليل ذلك يجب التذكير هنا بأن الدراسة ليست معنية بتحليل نماذج التحول في كل الدول العربية،وإنما ستعالج العوامل والمؤثرات الدولية ودورها في عملية التحول تلك،نظرا لأهمية تلك المؤثرات النابعة من التحول في النظام الدولي، لاسيما في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ورغم أن الموضوع عولج بحثيا ودراسيا وبأشكال مختلفة،لأنه بدأ يفرض نفسه في تطورات العملية السياسية،إلا أنه لازال يتعرض لتحديات كثيرة، تستدعي الدراسة والتحليل، من خلال الإجابة عن السؤال التالي: ما هي العوامل والمؤثرات الدولية التي أسهمت في مجملها في عملية التحول الديمقراطي على الصعيد العربي؟ إذ يؤكد العديد من الباحثين على الدور الذي لعبته المتغيرات التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة ،وانهيار الاتحاد السوفييتي...،في شيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وللإحاطة أكثر بالموضوع سنعمد إلى دراسة وتحليل العناصر التالية:

1- المناخ العام الدولي وحركيات التحول الديمقراطي:

شكل عقد الثمانينيات من القرن العشرين مفصلا حاسما في التاريخ الإنساني المعاصر،فهو العقد الذي شهد تبلور ثلاثة مسارات كبرى حددت مستقبل البشرية على مدى سنوات طويلة هي :

• **المسارالأول:** هو تحول التراكم الرأسمالي المتوسع إلى مستوى من الشمول بات يصيب كل الدول وكل جوانب حياة المجتمعات، وحتى الأفراد،بحيث أصبح هذا التوسع عولمة فعلية يحكمهافي نهاية المطاف منطق التراكم الرأسمالي وآلياته،وكان طبيعيا أن تنتج هذه العولمة قيادتها الفكرية،التي تمثلت بالنهج الاقتصادي الليبرالي ،لذا شكلت الدعوات الى الانفتاح وكسر الحواجز الاقتصاديةواطلاق العنان لآليات السوق والتجارة الحرة المفاتيح السحرية للعقيدة الليبرالية الجديدة. وعندما كانت تصطدم هذه الدعوات بحواجز مانعة في بعض المناطق الحيوية كان الاصرار السياسي يؤمن لها كل الوسائل الكفيلة بفرضها، ابتداءا من الضغوط الدبلوماسية والعزل السياسي ، مرورا بالعقوبات الاقتصادية ووصولا الى استخدام القوة العسكرية والاحتلال المباشر.

• **المسار الثاني:** يتمثل ببداية انهيار الاتحاد السوفياتي نتيجة ازمة مركبة نخرت بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية،واتاحت هذه البداية صعود قوى اليمين في الولايات المتحدة واوروبا الغربية، وتعزز امكانيات نجاح المشروع الليبرالي على حساب تحالفات اليسار في اوروبا الغربية وقوى التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث،مع بداية العقد الاخير من القرن الماضي، بدأت منظومة الدول "الاشتراكية" الحليفة للاتحاد السوفياتي او التابعة له بالتفكك والانهيار وما لبث هو نفسه ان تداعى بشكل وسرعة لم يتوقعهما حتى اكثر الليبراليين تفاؤلا.

• **المسار الثالث:** يتمثل في تحول الوحدة الاوروبية من مشروع الى حقيقة،فبعد اجتياز مسار معقد من المفاوضات وسلسلة من الصعوبات على المستوى الداخلي والخارجي، نجح الثنائي الألماني- الفرنسي، مدعوما بقوة من دول الجنوب الاوروبي في تذليل العقبات امام قيام وحدة أوروبية، وهنا لا بد من الاشارة الى ان ممارسة التمايز والاستقلالية، لا تعني باي حال خروجا على التوافق العام الذي تتزعمه الولايات المتحدة، بل هي جزء من التعبير عن الاجماع الإستراتيجي المرن الذي يتيح للمكونات الكبرى في النظام العالمي حق الاستفادة من المزايا التفاضلية السياسية، وتوظيفها في إستراتيجيات الهيمنة المشتركة[1].

هذه المسارات وغيرها، تؤكد بان البيئة الخارجية تلعب دورا كبيرا من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي،ودفعه إلى مسايرة كل تحولاتها وتطوراتها ،خاصة وأن النظام الدولي الجديد يسير في اتجاه فرض توجهات واحدة سياسية واقتصادية وثقافية، لا يمكن لأي نظام سياسي التغاضي عنها أو إغفالها أو تجاوزها،فعامل التأثر (خاصة بالنسبة للدول المختلفة) أصبح أمرا لا مفر منه في ظل التطور التكنولوجي الهائل.

ويرى صامويبل هانتنغتون أن النظام السياسي الديمقراطي في دولة ما قد يتأثر بسلوك وسياسيات الحكومات والمؤسسات الأجنبية، إلا أن طبيعة الدور ودرجة التأثير تختلف باختلاف الدول المؤثرة وبتوجهاتها السياسية الخارجية القابلة للتغيير والظروف الدولية السائدة،فقد تلعب العناصر الخارجية دورا إيجابيا في اتجاه التحول السياسي فتشجع محاولات التغيير وتهيئ البيئة المحلية، ولاسيما النمو الاقتصادي الذي يمثل-حسب رأيه -العنصر رقم واحد في عملية التحول،من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للدول محل التحول،وقد تلعب دورا سلبيا بمنع التحول سواء الإطاحة- بشكل أو بآخر - بالأنظمة الراغبة في التحول مثلما قام به الاتحاد السوفيتي - سابقا- مع كل من بولندة المجر وتشكوسلوفاكيا أو تعطيل تأثير النمو الاقتصادي والاجتماعي على التحول السياسي ،وقد ينتفي دورها التزام الحياد[2].

وبمكن ان نوجز اهم الظروف الدولية المؤثرة في عمليةالتحول الديمقراطي في الوطن العربي فيمايلي:

2- موجة التحول في الأنظمة الشيوعية والاشتراكية:

شهدت الأوضاع الدولية منذ بداية الثمانينات، تطورات حاسمة في العلاقات الدولية، خاصة بفعل بوادر النظام الدولي الجديد،وما افرزه من مد عالمي للنموذج الديمقراطي الغربي،حيث لعبت الظروف الدولية دورا هاما في إقرار التحول الديمقراطي في معظم دول الوطن العربي تحت ضغط اقتصادي محض أحيانا ، ومن باب الدعاية في أحيان أخرى،وينحصر احد هذه الظروف بصفة خاصة فيما أحدثته الأفكار والممارسات التي أدخلها الرئيس السوفييتي السابق " ميخائيل غورباتشوف" في إطار البريسترويكا (إعادة الهيكلة) والغلاسنوست (الشفافية) من تغييرات جذرية في الاتحاد السوفييتي نفسه وفي أوربا الشرقية،وتطور الحركة الديمقراطية فيها وأطاحت بالأنظمة الشيوعية واحتكار الحزب الشيوعي للسلطة،ثم انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه،وبالتالي اهتزاز الدعوى القائلة بالديمقراطية الاجتماعية ،هذه الأخيرة هي اختيار اقتصادي أثبتت التجربة أنه لا يمكن تحقيقه بإلغاء الديمقراطية السياسية "[3]. فقد أسفرت الديمقراطية الاجتماعية من حيث الممارسة عن استفحال البيروقراطية وانتشار الاستبداد وتفشي الجمود الفكري والعجز عن توفير متطلبات الحياة اليومية للمواطن، على هذا الأساس يلاحظ وجود اتجاه متزايد نحو نموذج ديمقراطي واحد، على الصعيد العالمي يقوم على الأسس التي يقدمها النموذج الغربي.

إن هذه التحولات جعلت المسألة الديمقراطية في الوطن العربي تتحرر من حاجزين كبيرين كانا يحولان دون طرحها طرحا جديا هما:

الحاجز الأول : هو النموذج السوفييتي للتنمية الذي كان يضرب به المثل في سرعة التطور الاقتصادي والاجتماعي ، كان يطمح إلى تحقيق تنمية سريعة وشاملة،بواسطة تعبئة الجماهير في إطار الحزب

الواحد،إلا أن غياب الديمقراطية(الممارسة) وتفاقم البيروقراطية كان له أثر بالغ في تقوقع وجمود هذا النموذج ثم تفككه وانهياره،[4] وبروز حقبة جديدة متناقضة في تصوراتها وأهدافها وحوافزها وغاياتها للحقبة الشمولية السابقة،تم التعارف على تسميتها بالليبرالية الجديدة،وكان من نتائج الدخول في هذه المرحلة،إظهار نقائص النموذج الاشتراكي السوفييتي، سواء كان ذلك على مستوى التقنية أو في الميدان الاقتصادي والسياسي،فخرجت العديد من الأنظمة العربية من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية على كل مستويات النظام الاجتماعي .

الحاجز الثاني: يتعلق بالتحول الحاصل في العلاقات الدولية حيث أن نظام القطبين لم يكن في صالح الدول النامية،لإقرار الديمقراطية واستمرارها،لأنه قائم على خلق عدم الاستقرار في المناطق التابعة لكل قطب،ليسهل محاصرة الخصم وإضعافه،إن النظام الدولي الجديد،سيدعم دون شك التحول الديمقراطي في الوطن العربي مادام أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيين يسيطرون على زمام الأمور في العالم بعد اختفاء العدو التقليدي (الاتحاد السوفيتي سابقا)،وهذا يبرز من خلال سعيهم إلى الحفاظ على الاستقرار في العالم خاصة في المناطق التي تشكل مصالحها الاستراتيجية،لهذا نجدها تدعو إلى مزيد من الديمقراطية،ولو أن هذا لا يعني تماما أن الغرب سيكون مناصرا ومدعما للديموقراطية الحقيقية خارج حدوده ، مادام أن مصلحته فوق كل اعتبار،وفي هذا الإطار أصبحت الدول العربية مضطرة ومدفوعة إلى مواكبة هذه التحولات العالمية،بالنظر للوضعية الاقتصادية الصعبة التي وصلت إليها،فكان لابد من تفتح سياسي(تغير النموذج السياسي)يساير التفتح الاقتصادي الذي شرع فيه مع بداية الثمانينيات،وتعثر من جهة للمشاكل الاقتصادية وللإيديولوجية السائدة آنذاك (الاشتراكية) التي كانت ضد أي انفتاح.[5]

3- المديونية الخارجية وضغوط المؤسسات المالية الدولية :

تجنحت أغلب مؤسسات الإقراض المالي العالمية باعتبارها مؤسسات تتحكم فيها الدول الكبرى إلى فرض شروط سياسية تعجيزية على النظم التسلطية،مقابل استفادتها من تسهيلات وقروض مالية،في مقدمتها تحسين أوضاع الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان،وبذلك لم يعد بإمكان هذه الأنظمة ولاسيما تلك التي تعاني من أزمات اجتماعية ومتاعب اقتصادية حادة،التفاوض من موقع قوة بشأن إعادة جدولة ديونها الخارجية،أو قصد الحصول على قروض جديدة،فتجد نفسها في نهاية المطاف مجبرة على قبول تلك الشروط، مما قد يساهم في إتاحة فرصة تحقيق التحول السياسي الديمقراطي[6]،حيث انه في أبريل 1990 صرح "**هيرمان كوهين**" مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية"بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية "ونصح كوهين الدول الأفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية،وفي يونيو من العام نفسه،أكد وزير الخارجية البريطاني"**دوغلاس هيرد**"نفس المعنى

السابق حينما قال:"أن المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ السوق"، وفي يونيو 1990 أثناء المؤتمر الفرنسي الإفريقي أشار الرئيس متيران إلى أن المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية.[7]

إن كل هذه الضغوط الاقتصادية الممارسة من طرف المؤسسات المالية الدولية،دفعت بالدول العربية ليس فقط إلى تغيير نهجها السياسي والتحول للنظام الديمقراطي التعددي،بل فرضت عليها أيضا تغيير النهج الاقتصادي والدخول في نظام اقتصاد السوق مع ضرورة الاستجابة للشروط المفروضة عليها،من أجل الحصول على مساعدات اقتصادية وقروض مالية من طرف المؤسسات المالية الدولية.

4- التكيف مع القيم الجديدة للنظام الدولي الجديد :

تتميز معالم النظام الدولي الجديد فيما يعرف بظاهرة عولمة جملة من المفاهيم والقيم والمفاهيم (الديمقراطية، حقوق الإنسان اقتصاد السوق)،بحيث تستخدم كسلاح إيديولوجي وأسلوب جديد لممارسة التأثير السياسي والاقتصادي على باقي دول العالم،خاصة المتخلفة منها،ويتم ذلك عن طريق استخدام المؤسسات الدولية،كمجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية،وتوظيف قوة الإعلام،وكل ذلك في إطار ضمان المصالح الإستراتيجية للدول الغربية،وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية المتحمس الأول لتعديل النظام الدولي الجديد،ولقد تمكنت إلى حد بعيد من نشر عدم الاستقرار واستخدام سلاح الديمقراطية وحقوق الإنسان كموقف دولي معترف به،وتنص عليه مواثيق الأمم المتحدة،والدفاع عن الحرية الاقتصادية،التي تستند إلى نظام اقتصاد السوق كل ذلك من منطلق أن أنظمة الحكم في الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز استبدادية وقمعية ومتسببة في الركود الاقتصادي.[8]

5- التبعية:

التبعية هي نظام سياسي واقتصادي يتم بموجبه خضوع إحدى الدول لدول أخرى مما يحول دون ممارسة الدولة التابعة لكافة مظاهر سيادتها على المستويين الداخلي (الإقليم الجغرافي) والخارجي (المجتمع الولي) [9]،فعلاقة التبعية لا سيما في المجالين الاقتصادي والمالي التي تربط الكثير من الأنظمة الحاكمة بالقوى الأجنبية وعلى رأسها الدول العظمى، تؤدي إلى زيادة النفوذ الخارجي الممارس من طرف هذه القوى بهدف التأثير على صنع القرار في الدول التابعة،ويجري عادة التفريق بين علاقة التبعية وعلاقة الاعتماد المتبادل، حيث أن الأولى تعتبر حالة شاذة بحكم طابعها الاستغلالي، وأما الثانية فهي عادية نظرا للفوائد المترتبة عن التعاون التكامل والاعتماد المتبادل بين وحدات المجتمع الدولي[10]،ويعتبر ابن خلدون أول من تطرق إلى العلاقة بين التابع والمتبوع أو بالأحرى بين الغالب والمغلوب، إذ أن الثاني

يسعى دوما إلى تقليد الأول في كل شيء،إن المغلوب مولع دائما بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعو ائده، وما يسري على الأفراد يسري على الأمم والشعوب وانظر إلى قطر من الأقطار كيف يغلب على أهله زي الحامية وجند السلطان في الأكثر لأنهم الغالبون لهم، حتى أنه إذا كانت أمة تجاور أخرى ولها الغلب عليها، فيسرى إليهم من هذا التشبه والاقتداء حظ كبير ... فإنك تجدهم يشبهون بهم في ملابسهم وشاراتهم والكثير من عوائدهم وأحوالهم[11] .

إذا إفترضنا أن المغلوب (التابع) مولع بتقليد (الغالب) المتبوع في سائر أحواله،سواء تعلق الأمر بالفرد أو بالدولة، فهل هذا يعني أن حدوث تحول سياسي في الدولة الغالبة يؤدي بطريقة آلية إلى تحول مماثل في الدولة التابعة ؟ أو بعبارة أخرى : هل الوحدات السياسية الصغيرة مجبرة على التكيف مع الدول الكبرى في سلوكياتها السياسية،بما في ذلك التحول الديمقراطي؟.

هناك اتجاهان:

الاتجاه الأول :ينطلق البعض في تحديده لطبيعة العلاقة بين المركز(القلب) والمحيط (الأطراف)، من مفهوم تبعية أو خضوع الثاني للأول،من هذا المنطلق فهم يتصورون أن العلاقة بين الطرفين تسير في اتجاه واحد، وينطوي هذا التصور على افتراض ضمني مفاده في حالة حدوث تحولات سياسية عميقة داخل منطقة القلب،فإن الأطراف تجد نفسها مضطرة على التكيف والتأقلم مع هذه التحولات ويعتقد هذا الاتجاه أن تبعية وخضوع المحيط للمركز يعود إلى كون أن الثاني يمتلك من الموارد والإمكانيات ما يؤهله إلى احتلال موقع أفضل،من حيث قدرته على التأثير، إن لم يكن التحكم في الأول،إن تأثير الدول العظمى يزداد في الدول الصغرى الواقعة في مجال نفوذها ويقل في تلك الواقعةخارج نطاق وصايتها[12]،ولذلك فإن التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الدول العربيةكانت ناجمة أساسا عن البيريسترويكا ،بمعنى أن تأثير الاتحاد السوفياتي (المركز) في الدول العربية (الأطراف) يشكل العنصر الأساسي في عملية تحول هذه الدول،وهذا دون استبعاد العناصر الخارجية الأخرى، المتمثلة على الخصوص في المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة.

الاتجاه الثاني :يرى البعض الآخر أن العلاقة بين دول القلب ودول المحيط ليست دوما ارتباطيه على نحو ميكانيكي يدفع بها نحو اتجاه واحد، والسبب- حسب تصور هذا الاتجاه -هو أن المعطيات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للدول التابعة تتسم بالغموض والتعقيد يصعب معها التنبؤ بسلوكياتها لذلك فمن البديهي أن تتباين ردود أفعالها إزاء ما يحدث في القلب بين الاستجابة،والتكيف بأشكال مختلفة،بل وحتى التحدي والمقاومة[13] ،يذهب هذا الاتجاه إلى القول أن المصلحة والمصلحة في المقام الأول هي التي تحدد طبيعة دور وتأثير القوى الكبرى من حيث كونها تعمل على تشجيع التحول الديمقراطي في الدول التابعة أو تعمل على تقويضه،بمعنى أن دول المركز تدعم محاولات التحول في دول المحيط إذا كان ذلك يدعم مصالحها،ولا يتناقض معها والعكس صحيح،ويستند

هؤلاء في تحليلهم هذا إلى أن هيمنة الدول الكبرى على مصير الدول الصغرى هي نتيجة لعملية تاريخية تم بموجبها إلحاق الأطراف بالمركز من خلال تسخير موارد الدول التابعة لخدمة أغراض دول القلب وما ينجم عن ذلك من تعطيل الإرادات الوطنية للدول المغلوبة على أمرها وفقدانها متطلبات التجدد وإعادة التكوين الذاتي،او من خلال تواطؤ وتحالف الأنظمة الحاكمة في الدول التابعة التي يفتقد أغلبها للشرعية الشعبية مع حكومات ودوائر صنع القرار في الدول المهيمنة، بحكم مصالحهما المشتركة[14].

6- ثورة المعلومات والاتصالات:

لقد تصاعدت هذه الثورة بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين،وهي تمثل أحد أبعاد ظاهرة العولمة، التي تشكل بدورها أحد الملامح الرئيسية للمشهد العالمي منذ العقد الاخير من القرن العشرين ،كما تعتبر من أبرز العوامل التي أسهمت في تحريك الانفتاح السياسي في الوطن العربي نظرا لما ارتبط بها وترتب عنها من آثار وتداعيات مثل إنهاء احتكار الانظمة الحاكمة لمصادر المعلومات ،حيث لم يعد بمقدور هذه الانظمة منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم اليها من الخارج عبر الأنترنت والفضائيات،ووسائل الاعلام المختلفة؛ المسموعة والمقروءة والمرئية،كما أن قدرة هذه الانظمة على إخفاء ممارساتها على الصعيد الداخلي في دولها أصبحت في تراجع مستمر وبمعدلات متسارعة[15]،أضف إلى ذلك أن ثورة المعلومات والاتصالات مكنت المعاضة من الاتصال بالعالم الخارجي بسهولة ويسر،مايسمح لها بحشد تاييد رأي عالمي، أو لفت الإنتباه الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتورط فيها النظم الحاكمة،وهم مايسهم في تدعيم قوى وتنظيمات المجتمع المدني،كما أن هذه الثورة تسهم في نقل القيم والافكار والممارسات والمطالب الديمقراطية من دولة الى اخرى،وهو مايساعد على نشر مايعرف بـ **"عدوى الديمقراطية"** عبر الحدود.

لعل وجود نماذج ناجحة من أوائل الموجة الاولى للتحول الديمقراطي،شجعت الدول العربية على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه ﴿**كرة الثلج** التي تتزايد كلما تتدحرج،ولقد ظهر اثر النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام 1990من خلال حالات بلغريا ورومانيا ويوغسلافيا والبانيا[16]، كل تلك التطورات ليس بمقدور النظم السياسية العربية ان تعزل دولها ومجتمعاتها عن تاثيرها وتداعياتها.

7- الولايات المتحدة الأمريكية وحركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي:

لم تدفع الولايات المتحدة بشكل فعال نحو الديمقراطية في العالم العربي خلال علاقتها الطويلة مع الدول العربية منذ أكثر من خمسة عقود،بعد الحرب العالمية الثانية،عندما أصبحت زعيمة العالم الرأسمالي الحر،والتي تعمقت مصالحها في العالم العربي بعد تراجع الدور الفرنسي البريطاني والجدير بالذكرأن الولايات المتحدة الأمريكية تحمست في الدفع نحو الديمقراطية في بعض

دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا،أكثر من حماسها في المنطقة العربية،لأنها فضلت البترول على القيم الإنسانية والأخلاقية،وتناست مبادئها الديمقراطية[17]، والحقيقة أن الولايات المتحدة متأثرة في موقفها من الديمقراطية في العالم العربي بفترة الحرب الباردة،حيث كانت تدعم كل الأنظمة الدكتاتورية أو التسلطية ما دامت هذه الأنظمة مع الولايات المتحدة ومع العالم الرأسمالي الغربي ومتحالفة معه كما هو الحال في موقفها مع الدول السلطوية في الجزيرة العربية وبلاد الشام والمغرب العربي،كما يرجع الموقف الأمريكي لتأثير المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية التي تهتم بالمصالح الأمريكية بعيدا عن القيم الإنسانية والأخلاقية التي لا تؤمن بها هذه المدرسة[18].

ومع انهيارا لإتحاد السوفياتي وزوال الأنظمة الشيوعية في شرق أوربا،وجدت الولايات المتحدة أن مصالحها في الشرق الأوسط آمنة،سواء من حيث تدفق البترول،أو دخول العرب في سلام مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد 1991،وشعرت الإدارة الأمريكية أن التحدي الأساسي لمصالحها هو تراجع شعبية وشرعية بعض الأنظمة الصديقة وخاصة بعد حرب الخليج الثانية،بعد أن سقطت الشرعية الدينية على القوى الخارجية في بقائها أو الشرعية القبلية والريعية،التي باتت في حماية الولايات المتحدة الأمريكية،ورأت الإدارة الأمريكية أن بقاء الدكتاتورية والسلطوية يمكن أن يدفع بالتيارات الإسلامية لمزيد من التحدي للولايات المتحدة وأصدقائها،لذا انفتحت الولايات المتحدة على تيارات المعارضة وخاصة الإسلامية ثم دفعت أصدقائها في المنطقة العربية إلى الاتجاه نحو الانفتاح الديمقراطي من أجل احتواء المعارضة[19].

لكن الإدارة الأمريكية في موقفها من الاتصال من المعارضة أو المحافظة على أصدقائها كانت توازن بين مصالحها،فإذا وجدت أن مصالحها مع النظام السلطوي القائم فإنها تدعمه،ولكن على أساس الضغط نحو الانفتاح النسبي للديمقراطية،فقد فتحت الإدارة الأمريكية قنواتها مع التيارات الإسلامية في مصر لدرجة أثارت قلق الحكومة المصرية،واتصلت الإدارة الأمريكية مع بعض أطراف المعارضة الإسلامية في دول الخليج العربي،ووقفت الولايات المتحدة مع الانفتاح الديمقراطي في الجزائر وانتقدت إلغاء الجولة الثانية من الانتخابات في أواخر عام 1991،إلا أنها تراجعت في النهاية عن موقفها والتزمت سياسة الحذر والترقب wait and see بسبب الموقف الفرنسي وتحذير جيران الجزائر العرب من مغبة وصول الإسلاميين للحكم في الجزائر،فالموقف الأمريكي من الديمقراطية في المنطقة العربية هو موقف انتقائي وأحيانا ازدواجي المعيار،عند انتقادها للنظام السوداني أو النظام العربي،لأن المعيار الأمريكي للديمقراطية هو مدى ما يتماشى مع مصالحها،ولكن عندما تشعر بالخطر الداخلي تدفع باتجاه الانفتاح النسبي،مثل ضغط الحكومة الأمريكية باتجاه الانفتاح الديمقراطي وعودة الحياة النيابية في الكويت ومجالس الشورى في منطقة الخليج العربي.

ومع عجز الأنظمة العربية السلطوية في مواجهة التحدي الإسلامي وظهور حالات الإرهاب التي تقلق الإدارة الأمريكية،وجدت أن مصالحها تتطلب الانفتاح الديمقراطي،وخاصة في أنظمة تجد الولايات المتحدة مستقبلها مجهولا في ظل وجود سيطرة طويلة للزعامة الكارزمية في السلطة بدون مؤسسات سياسية لدرجة أن نائب وزير الخارجية الأمريكية"**توماس بيكرنغ**" قد انتقد بقاء الزعامة العربية السلطوية فترة طويلة في الحكم واعتبرها ظاهرة"تخلف سياسي".وعلق عن ذلك بقوله:"إن طول فترات الحكم في الدول العربية تعد تخلفا سياسيا يجب العمل على إصلاحه"[20].وفي هذا الاطارتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز الانفتاح الديمقراطي من أجل غرس القيم والمبادئ الأمريكية وذلك من خلال بعثات وكالة المعلومات الأمريكية(usia) التي لها بعثات منتشرة في 85 دولة وتشرف على 132 مشروعا من أجل بناء المؤسسات الديمقراطية،وهذا لأن الولايات المتحدة تشعر أن مصالحها وخطر الأصولية الإسلامية تدفعها من أجل دعم الليبرالية والديمقراطية والضغط من أجل الانفتاح الديمقراطي كمعالجة وقائية لكل ذلك.

وفي إطار تحليل وتفسير موقع قضية الديمقراطية أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة،اهتمت بعض الدراسات بالجوانب الاقتصادية لهذا الموضوع،وذلك من أبعاد عدة :

1- حدود تأثير المساعدات الاقتصادية الأمريكية لبعض دول المنطقة في تحقيق التنمية في هذه الدول،وذلك باعتبار أن التنمية تمثل عنصرا مهما لتسريع عملية التحول الديمقراطي وترسيخ النظم الديمقراطية،مع الأخذ في الاعتبار حقيقة المعوقات الداخلية للتنمية في الدول العربية،فإن خبرات الدول العربية التي تتلقى مساعدات اقتصادية من أمريكا،مثل مصر والأردن،تؤكد أن هذه المساعدات لم تسهم في تحقيق التنمية، وذلك لاعتبارات عديدة تتعلق بالشروط السياسية والاقتصادية والقيود الفنية والإدارية المرتبطة بهذه المساعدات،وكثيرا ما أكد مسؤولون وأكاديميون مصريون أن جزءا مهما من المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر يعود ثانية ومن خلال قنوات عديدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.[21]

2- أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت،وتدفع،من خلال أساليب عديدة في اتجاه تبني الدول العربية لسياسات الإصلاح الاقتصادي المعروفة بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تمثل العملية التخصيصية مكونا مهما فيها،وقد أكدت تجارب الدول التي تبنت هذه السياسات على أن بعض إيجابياتهاوبخاصة على صعيد التثبيت الاقتصادي،كانت ذات ثمن اجتماعي كبير تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودو الدخل،وهم يمثلون الكتلة الأكبر من السكان في غالبية الدول العربية،حيث أدت هذه السياسات إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية،وارتفاع معدلات البطالة في الدول المعنية،الأمر الذي أوجد ظروفا مواتية لتنامي ظواهر الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي التي درج البعض على تسميتها بـ"**اضطرابات صندوق النقد**".وهو الأمر الذي دفع النظم

الحاكمة إلى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية من أجل السيطرة على هذه الاحتجاجات من ناحية،وتمرير سياسات الإصلاح الاقتصادي التي لا تحظى بالشعبية من ناحية أخرى،ما أثر ويؤثرسلبا في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.[22]

3- أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل إحدى القوى الرئيسية المحركة لعملية العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية،ومن المعروف أن لهذه العملية تأثيراتها وتداعياتها السلبية(القائمة والمحتملة)على الاقتصادات والمجتمعات العربية وهو ما يضر في النهاية بالاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول المعنية.

وتحسبا لمخاطر تجاهل واشنطن لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية على مصالحها فيها على المدى الطويل،فقد طالب بعض الخبراء والباحثين من الأمريكيين وغير الأمريكيين الإدارة الأمريكية بدعم عملية التحول الديمقراطي الحقيقي والجدي في المنطقة العربية،ودفع النظم الحاكمة فيها لاتخاذ خطوات جادة على هذا الطريق باعتباره المدخل الرئيسي الذي يضمن تحقيق الاستقرار في المنطقة وضمان المصالح الأمريكية فيها خلال الأجل الطويل،وقد أكد البعض على ضرورة تغيير نظرة وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية المسيسة المعتدلة،بحيث يتم فتح قنوات اتصال معها تحسبا لاحتمال وصولها إلى السلطة في هذه الدول أو تلك،بل إن هناك من طالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتعلم كيف تتعامل مع نظام إسلامي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية[23].

8- الإتحاد الأوروبي وحركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي:

علاقة أوربا بالدول العربية وطيدة،لأن هذه الدول القطرية من صنع اتفاقية سايكس بيكو 1916 ،وتتحمل فرنسا وبريطانيا وزر عدم الاستقرار السياسي في البلاد العربية،وفي بروز الأنظمة السلطوية والدكتاتورية التي ساهمت في صنعها وإنشائها،وإن كانت فرنسا قد حاولت فرض ثقافتها في البلاد التي سيطرت عليها وفرنسة اللغة،كما فرضت بريطانيا الليبرالية الدستورية في مستعمراتها ولكنها لم تؤد إلى الديمقراطية،لكن مع ظهور النظام العالمي الجديد وفشل نظام الحزب الواحد،والتحديات الاقتصادية الداخلية التي تواجهها دول العالم عموما ودول الوطن العربي خصوصا،شعرت بريطانيا وفرنسا بأن التطورات الإقليمية والدولية والمحلية تدفع بالانفتاح الديمقراطي من أجل احتواء التغيرات السياسية المفاجئة في ظل الاحتقان والإحباط السياسي والاقتصادي،خاصة وأن فرنسا وبريطانيا لازالتا ترتبطان ببعض مستعمراتهما بروابط ثقافية و اقتصادية من خلال الكومنولث البريطاني والفرانكفونية الفرنسية[24].

ولقد لعب الإتحاد الأوروبي دور المسرع في العملية الديمقراطية لأسباب اقتصادية من أجل استثماراتها الاقتصادية،إضافة إلى أن الدكتاتورية والسلطوية والتدهور الاقتصادي كل ذلك

يدفع إلى موجات الهجرة السرية نحو أوربا،وخاصة من الدول المغاربية،لذا ترى دول الإتحاد الأوروبي أن الانفتاح الديمقراطي وبناء المؤسسات السياسية والشفافية ومكافحة الفساد يتم في ظل الديمقراطية،كما يضغط الإتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية للدفع للانفتاح الديمقراطي وتطبيق "إعلان برشلونة" فقد تم إنشاء برنامج "دمقرطة المتوسط"[25]،بمبادرة من الإتحاد الأوربي عام1996 عقب المؤتمر الأوربي المتوسطي،الذي عقد في برشلونة والذي ضم 27 وزير خارجية من دول الإتحاد الأوربي وشركائها المتوسطيين.

إن الموقف الأوربي من الانفتاح الديمقراطي مرتبط بالمصالح الاقتصادية بسبب موجات الهجرة،والتخوف مما تسميه الأصولية الإسلامية،لذا لا يختلف الموقف الأوربي عن الأمريكي،بأن الدفع إلى الاتجاه الديمقراطي في الدولة القطرية العربية نابع من الشعور بنهاية الدكتاتورية والسلطوية،وأن مصالحها الآن مع أنظمة ليبرالية اقتصادية تضمن حقوق المستثمرين،في ظل سيادة القانون والمؤسسات وتضمن الاستقرار السياسي لأنه عماد الاستثمار،ولكن هذه الدول تدفع ببطء وتتحرك عندما تشعر بأن التحدي الداخلي يهدد مصالحها عندما تفرض على أصدقائها من الأنظمة السلطوية الانفتاح والتعددية،كما حدث بوصول المعارضة السياسية في المغرب،والضغط على الحكومة الجزائرية بالانفتاح نحو المعارضة لاحتواء التيارات الإسلامية المسلحة،والضغط على تونس من أجل حفظ حقوق الإنسان وإعطاء حقوق المعارضة السياسية.

9- الصراع العربي- الإسرائيلي وحركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي:

هناك دراسات عديدة اهتمت برصد وتحليل الانعكاسات القائمة والمحتملة للصراع العربي-الإسرائيلي على عملية التحول السياسي والديمقراطي في الوطن العربي،وذلك على ثلاثة مستويات تحليلية:

المستوى الأول:ويتمثل في دراسة حدود ومسالك تأثير الصراع العربي-الإسرائيلي في تكريس ظاهرة التسلطية السياسية وعرقلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي،حيث اعتبر عدد من الباحثين هذا الصراع عاملا رئيسيا بهذا الخصوص،وطرحوا تبريرات عديدة لذلك،منها ما يلي[26] :

أ-إن هزيمة الجيوش العربية في عام 1948 شكلت عاملا مهما لتشجيع موجة الانقلابات العسكرية في المنطقة،ما أسهم في قيام نظم عسكرية أخذت بصيغة التنظيم السياسي الواحد في العديد من الدول العربية،وهي نظم اتسمت بالتسلط والاستبداد،حيث أممت الحقل السياسي لحسابهاوهيمنت على الاقتصاد والمجتمع،وجمدت إمكانيات التطور الديمقراطي.

ب- إن استمرار الصراع العربي-الإسرائيلي بفصوله المتعاقبة قد شكل عاملا مهما لزيادة اهتمام النظم العربية ببناء المؤسسات العسكرية وتحديثها،بحيث أصبحت أكثر مؤسسات الدولة والمجتمع تنظيما

وحداثة،ما أدى إلى تعاظم دور الجيوش في العملية السياسية،وعلى الرغم من تراجع ظاهرة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين،إلا أن الدور السياسي للمؤسسات العسكرية لم يتراجع،وإن كان قد حدث تغيير في أشكاله في بعض الحالات،حيث تبقى هذه المؤسسات تمثل القوى الرئيسة لضمان استمرار النظم الحاكمة في السلطة،وذلك من خلال دورها في حفظ الأمن والتصدي لأعمال العنف الداخلي التي تشكل تهديدا جديا لتلك النظم التي تعجز فيها أجهزة الشرطة والأمن عن السيطرة عليها،وتحرص النظم الحاكمة على ضمان ولاء الجيوش من خلال أساليب ومسالك عديدة لا يتسع المجال للخصوص فيها،كما تعمل هذه النظم على تطهير الجيوش أولا بأول من أي عناصر مناوئة،أو يمكن أن تكون مناوئة في المستقبل،وهذا الوضع له تداعياته السلبية من منظور قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي،وبخاصة في حالة عدم تقنين الدور السياسي للجيش[27]، ومن هنافإن موقف الجيش يعتبر أساسيا بالنسبة إلى التحول الديمقراطي.

ج- إن أنظمة عربية عديدة اتخذت من قضية الصراع العربي-الإسرائيلي ورفع شعار المواجهة مع إسرائيل كمصدر للشرعية السياسية،فضلا عن اتخاذه ذريعة لتبرير تأجيل قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية،وكذلك لتبرير أي قصور في الأداء على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين[27].

المستوى الثاني: ويتعلق بتحليل واستشراف تأثير عملية السلام بين العرب وإسرائيل في التطور الديمقراطي في الوطن العربي،فإذا كانت المواجهة العسكرية مع إسرائيل قد أسهمت في تعزيز ظاهرة التسلط والاستبداد في الوطن العربي،فهل التوصل إلى سلام بين العرب وإسرائيل سيؤدي إلى تدعيم عملية التحول الديمقراطي؟لقد حاولت بعض الدراسات الإجابة عن هذا السؤال مفترضة تحقيق سلام بالفعل بين العرب وإسرائيل،وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن هذا السلام متى يتحقق يدعم عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية،وقدمت عدة تفسيرات لذلك منها:أن تحقيق السلام سوف يؤدي على تخفيض الإنفاق على التسليح،وتوجيه موارد مالية أكبر لعملية التنمية،ومن المعروف أن التنمية تخلق أرضية ملائمة للتحول الديمقراطي ولترسيخ الديمقراطية،كما أن تحقيق السلام سوف يحد من قدرة النظم العربية على توظيف الصراع مع إسرائيل كمصدر للشرعية أو لتبرير القصور وسوء الأداء على صعيد الإنجاز في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية ...الخ،ما قد يدفعها إلى البحث عن مصادر أخرى للشرعية ومنها الدستورية القانونية وشرعية الإنجاز،بمعنى الفاعلية ومواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه مجتمعاتها،وتلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها[28].

لكن الطروحات النظرية للقائلين بأن السلام بين العرب وإسرائيل سوف يعزز عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي لا تجد ما يؤكد صدقيتها في تجارب وخبرات الدول العربية التي

أبرمت اتفاقات سلام مع إسرائيل بالفعل،وهي مصر والأردن ،حيث إن النظام الحاكم في كل من الدولتين اتجه إلى تضييق الهامش الديمقراطي لتمرير الاتفاق الذي أبرمه مع إسرائيل ،وتحجيم دور القوى الداخلية المعارضة له،وقد تم ذلك من خلال إجراءات قانونية وأمنية وسياسية عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها،وهو ما يؤكد أن السلام مع إسرائيل كان على حساب الديمقراطية في الحالتين،أضف إلى ذلك أن اتفاق أوسلو-وتوابعه-الذي أبرمته السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل،قد اقترن بتصعيد الإجراءات غير الديمقراطية التي اتخذها السلطة ضد القوى المعارضة للاتفاق ،وبخاصة في صفوف حركتي "حماس "و"الجهاد الإسلامي"،وقد أوردت منظمات ومراكز حقوقية،فلسطينية وعربية ودولية ،العديد من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان التي اقترفتها السلطة الوطنية الفلسطينية لتنفيذ الالتزامات الأمنية التي ارتبطت بها بموجب اتفاق أوسلو وتوابعه،وبخاصة في ظل الضغوط الإسرائيلية والأمريكية الهائلة التي تعرضت،وتتعرض،لها[29].

المستوى الثالث: ويعنى برصد وتحليل انعكاسات الديمقراطية في الوطن العربي على السلام بين العرب وإسرائيل،وفي هذا السياق أكد عدد من الباحثين أن تحقيق الديمقراطية في النظم العربية يمثل عنصرا مهما لتحقيق سلام مستقر ودائم بين العرب وإسرائيل(الديمقراطية)،باعتبار أن النظم الديمقراطية لا تحارب بعضها بعضا،وتلتزم باللجوء إلى الأساليب السلمية لحل وتسوية الصراعات والخلافات فيما بينها ويلاحظ أن هذا الطرح يروج له بصفة أساسية باحثون إسرائيليون أو باحثون معروفون بتوجهاتهم الموالية لإسرائيل،بل هو يعكس نوعا من التفكير السائد في إسرائيل على الصعيدين الأكاديمي والسياسي،وهو تفكير يعزف على نغمة أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة،ويركز على تفسير استمرار الصراع العربي-الإسرائيلي بغياب الديمقراطية في الوطن العربي[30].

وهكذا فإن هذا الطرح يتجاهل جذور الصراع وطبيعته باعتباره صراعا مصيريا،تشكل القضية الفلسطينية جوهره وهي قضية أرض وشعب ومقدسات،ويختزل الصراع في قضية غياب الديمقراطية في الوطن العربي،وبالتالي فحل الصراع بحسب هذا الطرح هو أن يصبح العرب ديمقراطيين،وتأسيسا على ما سبق،يمكن القول أن السلام في حد ذاته لا يتعارض مع الديمقراطية،بل هو يخدم قضية الديمقراطية،ولكن بالنسبة على الصراع العربي-الإسرائيلي فإن أثر السلام في الديمقراطية في الوطن العربي يتوقف على طبيعة هذا السلام،فالسلام المنقوص أو المكبل بالقيود يؤثر سلبا في عملية التطور الديمقراطي،حيث إن النظم التي توقع اتفاقات من هذا النوع،وبغض النظر عن الأسباب التي تدفعها إلى ذلك، تقوم باتخاذ إجراءات ديمقراطية لتمرير هذه الاتفاقات التي لا تحظى بقبول قطاعات يعتد بها من مواطنيها،ولذلك،فإن تحقيق سلام عادل وشامل ودائم هو الذي سيدعم قضية الديمقراطية في المنطقة.

خلاصة واستنتاجات

وفي ختام هذه الدراسة، لا يمكن بحال إنكار الدور الذي لعبته وتلعبه متغيرات البيئة الخارجية، من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي، ودفعه إلى مسايرة كل تحولاتها وتطوراتها،إذ كان لانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية في دول أوربا الشرقية،تأثير كبير في شيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، أضف إلى ذلك ظهور فكرة المشروطين السياسية"Politicol Conditionality" الذي يربط بين منح المساعدات والقروض والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان،مما يعكس حدة الضغوط الخارجية التي باتت النظم العربية تتعرض لها ،لا سيما وأنها اتجهت في معظمها نحو تبني سياسات الاقتصاد الحر والانفتاح السياسي،وتدعيم علاقاتها بالدول الغربية،ومؤسسات التمويل الدولية المانحة،كما لا ننسى دور القوى الدولية والإقليمية (الو.م.أ-الاتحاد الأوربي-الصراع العربي الإسرائيلي).

بيد أن أوضح النتائج وأكثرها استخلاصا من هذه الدراسة،هي إخفاق منطق الحتميات التي حاول بعض رواد الفكر الليبرالي الترويج لها وتعميمها على الخبرة الإنسانية،لتصور مستقبل عالم ما بعد الحرب الباردة،لأنه لا يمكن تجاهل ما تثيره عملية التحول نحو الديمقراطية ،من إشكالات تتعلق أساسا بالتقليد والنقل عن الغير، في مقابل القدرة على الإبداع الذاتي، وهذا ما أدى إلى صعوبة وجود منطلق للتنظير حول مفهوم للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، يتفق مع خصوصية هذه المجتمعات ،لذا يجب أن تراعا اختلافات الشعوب وخصوصياتها،وأن تحترم خياراتها في نماذج التحول نحو الديمقراطية،بما تحقق ذاتها ويحترم حقوق الإنسان فيها،لان اختصار ذلك كله وتجاهله أو تجاوزه يجرها إلى نمط من الحكم بعينه،فهو إن كان على المدى القريب قد يجد له صدى لدى بعض الشعوب،إلا انه على المدى الطويل قد يخفت صداه خاصة حين تكتشف الشعوب التي تبنته،والشعوب التي لم تستطع التكيف معه ابتداء،أن فيه مسخا لخصائصها،وتناقضا مع مصالحها،وتعديا على ما يناسبها ،وانه لا يعدو أن يكون – نتيجة لذلك - وصفة علاجية غير ملائمة.

وجاءت محصلة التناقض بين الإرادتين (الداخلية والخارجية) تجارب لا تنبئ في مجملها بأن كل الشعوب العربية سائرة في موكب الديمقراطية،فبعضها ما زال مرابطا على حصون التسلط،وبعضها آخذ من التحول شكله،وبعضها اخرج التحول من أولويات مشروعه السياسي،وبعضها ما زال متعثرا فيه ،وبعضها لا زال يبحث عن سلطة أو كيان سياسي يقوده إليه،ولذلك لما أراد منطق الحتميات القفز على هذه النماذج المتعددة، التي تؤكد أن التحول لم تهيأ خمائره بعد في بعض الدول،وعدم الأخذ في الاعتبار التباينات الكثيرة بين الدول والشعوب العربية في تهيئتها ،وكيف أن هذه التباينات تمارس تأثيرا كبيرا في التعجيل بالتحول الديمقراطي،أو تعطيله.

ومن كل هذا نستنتج ما يلي:

- أصبح التحول نحو الديمقراطية يشكل إحدى الموجات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر عموما والوطن العربي خوصا،والتي بدأت تتبلور منذ منتصف السبعينات والثمانينات،حتى تأكدت ملامحها في التسعينات من القرن المنصرم ولازالت.

- إن التحول الديمقراطي بات واقعا وولجت أولى مراحله كثيرا من الدول العربية، لكن اقتصرت بعضها على المظاهر الليبرالية السياسية، التي حددت ملامحها النخب الحاكمة، ووصلت الأنظمة المدنية في العديد من هذه الدول إلى نوع من التعددية الحزبية، ومارست الآلية الانتخابية، لكن وكما أشرنا إليه إن العملية الديمقراطية تتجاوز هذا السلوك الإجرائي التجميلي، بل لا بد أن تعكس مشاركة أكبر القطاعات من القوى الاجتماعية ،بحيث تتجاوز الرغبة في مجرد الحفاظ على المصالح إلى مزيد من الحرص على التحول.

- التحول الديمقراطي قد يأتي عبر آلية غير ديمقراطية أحيانا، كأن يكون عن طريق انقلاب عسكري؛ يتحول فيه الحكم إلى حكم مدني يرتضي التعددية السياسية، ومقتضياتها الديمقراطية الأخرى في النيابية والأغلبية و.. أو عن طريق ثورة شعبية ضد نظام تسلطي، يتحول معه الشعب وعبر فترة انتقالية ومرحلية نحو المزيد من الديمقراطية.

- تثير عملية التحول نحو الديمقراطية بالنسبة للوطن العربي، مشكلة تتعلق بالتقليد والنقل عن الغير مقابل القدرة على الإبداع الذاتي، وهذا ما أدى إلى صعوبة وجود منطلق للتنظير حول مفهوم للتحول الديمقراطي يتفق مع خصوصية هذه المجتمعات، والتعامل معه في دول الوطن العربي.

- يجب أن تراعا اختلافات الشعوب وخصوصياتها،وان تحترم خياراتها في نماذج التحول نحو الديمقراطية،التي تحقق ذاتها وتحترم حقوق الإنسان فيها،لان اختصار ذلك كله وتجاهله و تجاوزه يجرها إلى نمط من الحكم بعينه،فهو إن كان على المدى القريب قد يجد له صدى لدى بعض الشعوب ،إلا انه على المدى الطويل قد يخفت صداه ،خاصة حين تكتشف الشعوب التي تبنته والشعوب التي لم تستطع التكيف معه ابتداء ،أن فيه مسخا لخصائصها،وتناقضا مع مصالحها،وتعديا على ما يناسبها ،وانه لا يعدو أن يكون –نتيجة لذلك- وصفة علاجية غير ملائمة .

- لا يمكن أن نعتبر الوطن العربي كتلة واحدة ووحدة سياسية متشابهة في التكوين السياسي والتطور الفكري والسياسي وحتى الاقتصادي،ولا تحكمه أنظمة سياسية واحدة،ولا ذات خلفية متجانسة، ونظرا لخصوصية كل نظام سياسي عربي، والتاريخ الاجتماعي الفريد لكل بلد، إنما فقط يشتركون في تسمية واحدة وهي الوطن العربي ، مما يعني صعوبة صياغة تعميمات على عملية التحول الديمقراطي العربي، لعدم وجود نمط واحد للتحول الديمقراطي في هذه الدول سواء أكان ذالك من الناحية الزمنية،أو مناحية الآليات والمسالك التي اعتمدتها عملية التحول ،أو من ناحية الإنجازات والنتائج التي

حققتها تلك العملية، إلا أنه مع ذلك يمكن صياغة حكم عام مفاده أن ما نشهده في العالم العربي في السنوات الأخيرة إن كان يعبر عن حراك سياسي ملحوظ، إلا أنه لا يعتبر تحولا ديمقراطيا حقيقيا.

- إن خصوصية الوطن العربي لا تنفي حاجتها إلى التحول إلى الديمقراطية أو استعدادها لقبوله، وإنما تعني أن ظروف تطويرها عندنا تختلف عن ظروف تطورها عند غيرنا، إذ أن تطبيق الديمقراطية في عالمنا العربي الذي يغص بالمشكلات الداخلية وترهقه التحديات الخارجية، ولا يتفق ساسته في الحكم والمعارضة على أولويات المشكلات التي يعانيها، ولا تلتقي أهدافهم أو تتكاتف جهودهم لمواجهة كل هذه المصاعب ودفع عجلة التطور في الاتجاه الصحيح، فإن تطبيق الديمقراطية في مثل هذه الحالة يتطلب تطوير نسق ديمقراطي أكثر اتساقا وتوافقا مع تفكير شعوبنا وعبقريتها، أي ما يمكن أن نطلق عليه: الطريق العربي إلى الديمقراطية، المؤسس على مشروعية التعددية، ومبدأ الحق في الاختلاف.

الهوامش:

1- بركات حليم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت ،دار الوحدة، 2000،ص 27.

2- صامويل هنتنجتون ، الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن 20 ، (ترجمة: عبد الوهاب علوب) ، ط1، قطر : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1993،ص152.

3- محمد عابد الجابري ،"المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربيً ، المستقبل العربي ،العدد 157، مارس،ص 12.

4- عز الدين شكري، الجزائر : عملية التحول لتعدد الأحزاب ، السياسية الدولية ،العدد 98 ، أكتوبر 1989 ،ص 155.

5- ميشال كامبو،" ثلاثة تساؤلات حول التطور الديمقراطي في الوطن العربي "في الندوة المصرية-الفرنسية حول التحولات الديمقراطي في الوطن العربي، من29 /09 الى 1990/10/01 .، جامعة القاهرة ، مصر 1990، ص16

6- عبد الاله بلقزيز ،في الإصلاح السياسي والديمقراطية،ط1،بيروت:الشركة العالمية للكتاب،2007،94،95.

7- حسن عبد الرحمان حمدي ،"ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا ، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل" ، السياسة الدولية ، العدد 113 يوليو 1993 ، ص 14.

8- محمد العربي ولد خليفة ، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،1991 ، ص31.

9- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1،ط1:بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979، ص 684.

10- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997 ، ص68

11- عبد الرحمن ابن خلدون بن محمد، المقدمـــة ، تحقيق :د.درويش جويدي،ط1،بيروت:المكتبة العصرية،2000 ، ص 137 .

12- صامويبل هانتنغتون ، مرجع سبق ذكره ، ص167 .

13- حسن عبد الرحمان حمدي ، مرجع سبق ذكره، ص41 .

14- ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

15- ناصف يوسف حتي ،"التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربيً ، المستقبل العربي ، العدد 165 ، نوفمبر 1992 ، ص 44.

16- حسن توفيق ابراهيم،النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها،ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص99.

17-William Quandt" American Policy Toward Democratic Movements in The Middle East" University of Washington Press: Seattle. London 1993 Pp 164-173.

18-Kirk Patrick ." Dictatorships and double standard" Commentary. November 1979.pp 34-45.

19-William Quandt. Op. Cit. pp 175-181.

20- توماس بيكرنغ،"الزعامة العربية السلطوية" القدس العربي،20 أكتوبر 1998،ص1.

21-Larry Diamond. "Promoting Democracy" Foreign Policy. 87.Summer 1992.pp 25-46.

22- أحمد ثابت، وآخرون،العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2003،ص43.

23- جون إل.إسبوزيتو،"الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية"، المستقبل العربي ، العدد 165 ، نوفمبر 1992 ، ص 62.

24-R. Lenders "Behind Tunisia's Façade" Middle East International .N562.7 November 1997.pp 18-19.

25- أسامة الغزالي حرب ،"المتغير الخارجي كمحدد للشرعية في النظم العربية:حالة التهديد الإسرائيلي ،"ورقة قدمت إلى:التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي :أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى ،القاهرة 15-18 يناير 1988 ،إعداد مصطفى كامل السيد ، القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية ،1988، ص11.

26- فواز جرجس ،"التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربيً ،المستقبل العربي ، العدد 261،تشرين الثاني/نوفمبر 2000، ص23 .

27- اليزابث بيكار ،"العسكريون العرب في السياسة بمن المؤامرة الثورية إلى الدول السلطويةً ،ورقة قدمت إلى :الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ،ج2 ،الفصل18 ،ص 6.

28-Lisa Anderson ,"Peace and Democracy In The Middle East: The Constraints of Soft Budgets " Journal of International Affairs ,vol,49,no1,Summer 1995.

29- جميل هلال،النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو:دراسة تحليلية نقدية،بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1998،ص95.

30- هاني الحوراني ،"التجربة الديمقراطية في الأردن :واقعها ومستقبلهاً ،سلسلة محاضرات الإمارات ؛ العدد12، 1997،ص39.